الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة: مناقشة النماذج النظرية

عمل الدكتور عامر مصباح في كتابه الموسوم «**الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة: مناقشة النماذج النظرية**.» الصادر في القاهرة، عن دار الكتاب الحديث، سنة 2015، على تحليل أحد مواضيع الساعة، والمطروحة على النقاش بإلحاح شديد وهو الأمن المجتمعي.

ذلك أن التطورات الأمنية-السياسية في الوطن العربي طرحت منذ ديسمبر 2010 تحديات أمنية جديدة تخطت حدود المفهمة التقليدية للأمن القومي، والمحددة أساسا في بروز مصادر العطب الأمني من داخل البيئات المحلية للمجتمعات بدل القادمة من البيئة الخارجية؛ بحيث أصبحت الدول العربية مهددة من داخلها بالتفكك الجغرافي والتمزق السوسيولوجي وتنامي الصراعات متعددة الخواص عبر الحدود.

الخاصية المميزة والجديدة لمصادر العطب المجتمعية أنها منبثقة من المستوى المحلي ثم تتدفق بسرعة عبر المستوى الوطني والإقليمي وحتى العالمي للعلاقات الدولية، الأمر الذي جعلها تسحب صفا من الفواعل عبر المستويات المختلفة للانخراط فيها؛ مما يعني من ناحية أخرى زوال التمايز بين المستويات المختلفة، التي لطالما أكدت الأطروحة النظرية التقليدية على استمرار هذا التمايز فيما يتعلق بقضايا الأمن.

من ناحية نوعية الفواعل، تنخرط في قضايا الأمن المجتمعي مصفوفة متنوعة من الفواعل: الحكومات الوطنية، الطوائف المذهبية/الإثنية /الدينية، الشركات، جماعات حقوق الإنسان، الأحزاب السياسية والقائمة طويلة. شكلت سلوكيات كل هذه الفواعل أجندة لبحث الأمن المجتمعي، في شكل خطي للتحليل وغير خطي، بسبب أن سلوكياتها تؤثر في اتجاهات متباينة. فكما أدت أحداث الربيع العربي إلى زيادة حرية التعبير وانبثاق الأمل الديمقراطي، كذلك أنتجت صفا من التهديدات الأمنية المختلفة التي اتخذت عدة أشكال للعطب الأمني: الصراعات الطائفية والمذهبية، الانقلابات العسكرية، نزعة التمرد، الحرب الأهلية، الإرهاب والدولة الفاشلة؛ بالإضافة إلى تصاعد صف من التهديدات الجزئية المرافقة مثل تنامي الجريمة المنظمة، تجارة المخدرات، انتشار الأسلحة وعنف الشوارع.

الحقيقة أن ملامح هذه التهديدات ظهرت مبكرا مع نهاية الحرب الباردة في الصومال عام 1993 بعد انكشاف حقائق مجتمعات العالم العربي، لكن لم تطف على السطح إلا بعد أن تراكمت المشاكل السوسيو-اقتصادية فوق مستويات التحمل كنتيجة لعدم التوازن الاقتصادي العالمي؛ بحيث حققت مناطق العالم الجديدة (جنوب شرق أسيا، أوربا الشرقية، أمريكا الجنوبية) نجاحات اقتصادية ملحوظة، على عكس العالم العربي الذي تراجع إلى الخلف على خلفية تفاقم مشاكل السياسة الدنيا المرتبطة بالحياة اليومية للمواطن.

شكلت الحقائق الإمبريقية للمجتمعات العربية في أحداث الربيع العربي، تحديات معرفية جدية أمام المفهمة التقليدية للأمن، إذ تشخص هذه الأخيرة مصادر العطب الخطيرة في تلك التهديدات الأمنية القادمة من البيئة الخارجية التي تستهدف البقاء القومي للدولة. ومن ثم، كانت النتيجة العملية محددة في توجيه معظم الموارد المجتمعية نحو خدمة هدف حيوي رئيسي متمثل في تقوية الموقف الاستراتيجي للدولة ضمن المعادلة الإقليمية، وهي السياسة الأمنية التي عززت هيمنة القطاع العسكري على باقي القطاعات الأخرى، ليس فقط من حيث السيطرة على الحصة الكبيرة من النفقات الحكومية، وإنما أيضا هيمنة النزعة العسكرتارية بلباس مدني على القطاعات

المجتمعية الليّنة الأخرى؛ المترافقة مع زيادة السطوة الأمنية على المجتمع وإحكام القبضة الأمنية كطريقة لإيجاد مجتمعات مستقرة؛ لكنه استقرار لم يمتد إلى المستويات العميقة للمجتمعات العربية. إذ من المفارقات المثيرة للاهتمام أن هذه الاستراتيجية الأمنية التقليدية، انقلبت مع مرور الوقت إلى مصدر رئيسي لعطب الأمن المجتمعي.

بطريقة أخرى، تحولت مكونات الاستراتيجية الأمنية التقليدية إلى كوابح صارمة لإعاقة تقدم المجتمعات إلى الأمام، مترافقة مع تنامي السياسات والسلوكيات الطفيلية المميزة للمجتمعات الفاشلة؛ مثل الفساد والرشوة وانتشار الرذيلة وأعباء التسيير البيروقراطي وانحصار ثروة المجتمع في أيدي الأقلية المتحالفة من النخبة الأمنية. النتيجة النظرية هي أن المفهمة التقليدية للأمن وكل الأطروحات النظرية التي صيغت بطريقة ما ضمن بيئات مجتمعية معينة، أصبحت غير فعالة في تحليل ديناميكيات الأمن في المجتمعات العربية؛ في مقابل تنامي الحاجة لصياغات نظرية جديدة ومراجعات مفاهيمية متأنية من أجل طرح إطار نظري لتفسير العلاقات الأمنية العربية الجديدة.

يعني الأمن المجتمعي اختفاء كل مصادر التهديد والمخاوف الأمنية المادية والمعنوية والبيئية للمواطنين فرادى وللمجتمع ككل. وأكثر مصادر العطب التقليدية المقوضة للأمن المجتمعي، استمرار تصاعد الإنفاق العسكري ومبيعات الأسلحة عبر العالم بدءًا من القوى العظمى إلى أضعف دولة في العالم. وهي الملاحظة المهمة التي أشار إليها كنيث ولتز [1] عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 عندما أشار إلى الاختلال الرهيب في ميزان القوى الكوني في مرحلة ما بعد الحرب الباردة؛ إذ بدل من أن تتراجع النفقات العسكرية بعد زوال التهديد الاستراتيجي للولايات المتحدة (الاتحاد السوفياتي)، تصاعدت إلى مستويات مخيفة بحيث أنه بحلول عام 1997 كانت نفقاتها العسكرية عموما (الولايات المتحدة) تفوق نفقات مجموعة الدول الخمس التي تليها في حجم القوة. استمرت النفقات العسكرية في التصاعد، إذ مع دخول الألفية الثانية كانت النفقات العسكرية للولايات المتحدة وحدها تفوق مجموع نفقات الدول الثمانية التي تليها. وإذا كانت نفقات بعض الدول عبر العالم تستقر عند مستويات معينة أو تنخفض عنها، فإن نظيرتها الأمريكية كانت في تصاعد مستمر من سنة لأخرى.

لا تتضرر الدول التي تزيد نفقاتها العسكرية أو التي تنتج الأنواع المختلفة من الأسلحة، وإنما الذي يدفع الثمن هي تلك الدول التي تقتنيها على حساب قطاعات التنمية وتحسين ظروف الحياة الاجتماعية-الاقتصادية اليومية للمواطن. إن الدول المصدر تستفيد من بيع الأسلحة باعتبار تجارة الأسلحة أحد مصادر دخلها القومي، لكن دول الاستقبال أو الاستهلاك هي التي تدفع الثمن من فترة لأخرى، بحيث أن جيل الأسلحة

الذي تقتنيه يصبح عديم الفعالية بعد مرور فترة من الزمن كنتيجة للتحسينات التكنولوجية التي يتم إدخالها على أنظمة التسلح من فترة لأخرى. الأسوأ من ذلك، هو أن دول الاستقبال تقدم أسبابا وهمية لمواطنيها من أجل تبرير هذه النفقات وأخرى، وتجعل ميزانية الدفاع طي الكتمان ولا يعرف الرأي العام المحلي أرقام الميزانية الدفاعية وكيف يتم صرفها ولا توجد محاسبة لذلك؛ وهي الحالة الشائعة في الدول العربية منذ فترة الاستقلال. في مقابل ذلك، تتورط كل الدول العظمى المنتجة والمسوّقة للأسلحة في تمويل الحكومات التي تنتهك حقوق الإنسان وتمارس القمع ضد مواطنيها، وذلك بدعوى حماية الأمن القومي والمصالح الوطنية.

من ناحية أخرى، فإن النفقات العسكرية – كمصدر لعطب الأمن المجتمعي– تشكل مع مرور الوقت حافزا لكل القوى الأخرى في النظام الدولي لاتباع نفس السياسة وزيادة ترسانتها العسكرية وتشجيع حلفائها وأصدقائها عبر العالم على اقتناء هذه الأسلحة. فعلى سبيل المثال، تصاعد ميزانية الدفاع للولايات المتحدة زاد الحاجة ونشّط الدافع لدى الصين وروسيا في بداية القرن الواحد والعشرين من أجل زيادة نفقاتهما العسكرية وتنشيط تجارة الأسلحة عبر العالم؛ بل صرّح الرئيس الروسي بوتين في إحدى المناسبات أن روسيا تعمل على استعادة مركزها كأكبر مصدّر للأسلحة، كما كانت خلال الحرب الباردة. استشهد كنيث ولتز على ذلك بالتقارير الاستخبارية الأمريكية التي تفيد بأن: «الدفاعات النووية الأمريكية قد تكون حافزا للصين لمضاعفة ترسانتها النووية عشر مرات ووضع رؤوس متعددة على صواريخها. وما تبدأ به الصين ستتبعه الهند وباكستان والنتيجة التي يخشاها الرئيس بوتين قد تكون سباق تسلح محموما وخارجا عن السيطرة على حدود بلدنا». [2] وستصبح اليابان القلقة أصلا من القدرات المتزايدة للصين في المجالات الاقتصادية والعسكرية، أكثر قلقا عندما تتحرك الصين لمقاومة الدفاعات الأميركية المحتملة. طبعا مثل هذه المشاريع الاستراتيجية العملاقة للقوى العظمى تتطلب منها إيجاد مصادر لتمويلها، والتي عادة تدفعها تلك الدول التي تعيش اضطرابات أمنية (الشرق الأوسط) أو تقع ضمن بيئة إقليمية متفجرة أمنيا (جنوب أسيا).

أجندة الأمن المجتمعي

تتضمن أجندة الأمن المجتمعي الاهتمام بالمشاكل اليومية للمواطنين وإشباع الحاجات ذات العلاقة المباشرة والملموسة بالحياة الاجتماعية، مثل البطالة، توفير المياه العذبة، تنظيف المدن من التلوث ومكافحة الأمراض والجريمة في الشوارع والعنف في المجتمع؛ باختصار مقاومة كل مصادر تهديد صفو الحياة الاجتماعية للمواطنين. يمكن أن تتباين أهمية هذه الأجندة من مجتمع لآخر، وداخل المجتمع الواحد من مدينة لأخرى. ففي البلاد العربية مثلا، نجد مكافحة المخدرات والرذيلة والبطالة هي الأجندة المسيطرة على اهتمام المجتمع في المغرب، والاستقرار الأهلي والإنعاش الاقتصادي هي الأجندة المسيطرة على اهتمام معظم المجتمع في مصر وليبيا وتونس، وتلطيف الصراع المذهبي ومقاومة العنف المسلح هي الأجندة المسيطرة على اهتمامات المجتمع في العراق واليمن وسوريا وهكذا؛ لكن في النهاية يشكل مجموع هذه الأجندة الإطار العام للأمن المجتمعي. كذلك الأمر بالنسبة لأجندة الأمن المجتمعي على مستوى المجتمع الواحد، فإن اهتمامات ولايات الشمال الجزائري الساحلية تختلف عن نظيرتها بالنسبة لولايات الجنوب. لكن مركب الأجندة مع تبايناتها ومضامينها المتعددة، تشكل المضمون المفاهيمي للأمن المجتمعي، الذي يمكن الاعتماد عليه في تحليل قضية الأمن داخل المجتمعات المعاصرة.

التأكيد على الخاصية المدنية لأجندة الأمن المجتمعي في عمومها سوف يقلص بدوره أهمية أطروحة الواقعية الجديدة [3] حول الأمن، في مقابل أنه يعزز كل تلك الأطروحات التي تركز على مفهوم الأمن الإنساني والفلسفة السلمية والاهتمام بالوجود الآمن للفرد والجماعات الاجتماعية المختلفة داخل المجتمع. تراجع أهمية أطروحة الواقعية الجديدة سوف يوفر حجما كبيرا من الموارد التي توجه نحو تطوير التنمية الاقتصادية وتحسين الرفاهية الاجتماعية للمواطنين. لكن سوف لا يتحقق هذا إلا إذا كانت البيئة الإقليمية آمنة ومستقرة، حتى تتآكل المطالب المتطرفة للقادة العسكريين والساسة الوطنين حول ضرورة تقوية وتعزيز قدرات الجيش التقليدية. على اعتبار أن وجود نزاعات إقليمية أو اضطرابات أمنية على الحدود سوف يزيد من نفوذ الجيش على السياسة الوطنية، والذي بالضرورة سوف يكون على حساب الأمن المجتمعي؛ كما أن الخطاب الأمني للقادة العسكريين يجد الطريق سالكا نحو عقول المواطنين، عندما يربطون تبرير النفقات العسكرية المتزايدة بوجود نزاع أو حرب محتملة، لأنهم يربطون مصداقيته بتهديد البقاء القومي للوطن الذي في الغالب يحرك مشاعر الشعوب ويعبئها نحو التضحية بأشياء كثيرة من أجل الوطن. وهنا يمكن الرجوع إلى أطروحة السلم الديمقراطي القاضية بأن الدول الديمقراطية لا تميل إلى حرب بعضها البعض؛

والأطروحة الإسلامية القائمة على فكرة الأخوة الإسلامية التي تحظر سفك دماء المسلمين من قبل بعضهم البعض كما قال النبي صلى الله عليه وسلم «كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه».

لذلك، يجب التأكيد على أنه في ظل الأزمات الأمنية الإقليمية او الاضطرابات على الحدود، لابد أن يركز الاهتمام على الحد من تأثير أجندة الواقعية الجديدة، من خلال النظر بعناية إلى أدوات الدبلوماسية السلمية والتفاوض ومنع تفاقم الأزمات الحادة وحتى إن أمكن تأسيس نظام الإنذار المبكر للأزمات؛ بشكل يقلص من عمر الأزمات الأمنية. بمعنى آخر، تعزيز السياسة الداخلية على حساب نظيرتها الخارجية، كتعبير عن الاهتمام بقضايا الأمن المجتمعي، ولو أن تعزيز السياسة الداخلية سوف يخدم ضمنيا السياسة الخارجية من خلال بناء صورة جيدة للدولة في الخارج كدولة آمنة ومستقرة ومفتوحة، ولها سجل جيد في حقوق الإنسان والتحول الديمقراطي. في الغالب، تكون الحكومات الديمقراطية أكثر تركيزا على رعاية وتطوير أجندة الأمن المجتمعي، لأنها مرتبطة بمستقبلها السياسي وبقائها في السلطة. وإذا كانت الواقعية الجديدة موجهة نحو فن إدارة العلاقات الدولية ومعالجة النزاعات الأمنية في السياسة الدولية، فإن الليبرالية الجديدة هي موجهة أساسا نحو فن إدارة الأزمات المجتمعية وصناعة التوافقات المجتمعية بين المكونات المختلفة. ليست المشكلة في المضمون النظري للواقعية الجديدة، وإنما في النتائج الأمنية المترتبة عن مفهمة القضايا وترتيب الأولويات، التي عادة ما تقوض وتضعف القوة المجتمعية في العالم الثالث؛ وخاصة الدول العربية، ونتائج الربيع العربي شاهد بشكل ملحوظ على ذلك.

تعمل أجندة الأمن المجتمعي باستمرار على تشجيع التعاون بين المستويات المختلفة داخل المجتمع الممتدة من الثقافة إلى السياسة والاقتصاد والاجتماع والبيئة والفن، على افتراض أن علاقات التعاون توفر الموارد في مقابل علاقات النزاع والعنف التي تستنزف الموارد؛ ومن ثم يصبح نسج الشبكات عبر المجتمعي، إحدى الأدوات المهمة في تعزيز الأمن المجتمعي، المنعكسة أساسا في المؤسسات التي تعزز الحوار والتفاوض والصرامة مع كل مظاهر وأشكال التمييز. إنها مباراة التفاوض والتعاون من أجل صناعة التوافقات والحلول السلمية بدل مباراة النزاع وإضعاف الخصوم والقضاء على الأعداء؛ على افتراض أن لا عداوة ولا إقصاء بين المكونات المجتمعية المختلفة داخل المجتمع الواحد، لأن السلم الديمقراطي يقرب الأطراف من بعضها البعض ويلطف علاقات المنافسة والخصومة في المؤسسات التمثيلية.

تأخذ أجندة الأمن المجتمعي شكل المصفوفة التي تربطها علاقات تعزيز متبادل، مشكّلة في نهاية المطاف المضمون الاستراتيجي والعملي للسلم الأهلي. تنبثق هذه المصفوفة من الخاصيات الجوهرية لطبيعة المجتمعات الحداثية اليوم، بحيث أن وفرة المياه النظيفة للمواطنين يقوي الوضع الصحي للمجتمع الذي بدوره يوفر العمالة القوية التي تكون قادرة على الإنتاج الاقتصادي والفكري، الذي بدوره يخلق المناخ المناسب للرفاهية الاجتماعية وتعزيز القدرة الشرائية. وهكذا تنبثق سلسلة غير منتهية من الحاجات والمطالب والوظائف المترابطة التي تشكل شبكة معقدة متضمنة لمفهمة الأمن المجتمعي. الوصف المشترك بين جميع هذه المكونات الأمنية هو التوازن بين القطاعات المختلفة بما فيها العسكري، لكن الأولوية تكون بشكل كثيف لتلك الأجندة التي توصف بأنها ذات خاصية سوسيو-اقتصادية وسياسية-ثقافية. الأعمق من ذلك، أن سيطرة هذه الأجندة على السياسة الوطنية سوف يقرّب المجتمعات من المعايير الدولية في الحداثة والمدنية وشيوع حقوق الإنسان ويجعلها أكثر قدرة على الاستمرار في إنتاج الوظائف وإشباع الحاجات. الأسئلة الجوهرية للأمن المجتمعي هي: ماذا يمكن أن تقدم الحكومات التمثيلية لمواطنيها؟ وما هو مضمون الحلول المقترحة الموجهة نحو المشاكل التي تشغل اهتمام الجماعات المختلفة؟ ما هي الاقتراحات المقدمة لضمان عدم استنفاد الموارد للأجيال القادمة؟ عندما تتصدر هذه الأسئلة اهتمامات صناع القرار في الدوائر المختلفة لأجهزة الدولة، فهذا يعني أن مشروع الأمن المجتمعي يحقق تقدما في تثبيت الاستقرار الأهلي.

الحقيقة أن آثار الأمن المجتمعي هي متخطية للبيئة الوطنية نحو تعزيز المستوى الإقليمي وحتى الكوني للدول، على افتراض أنه عندما تتراكم وتتماسك على المستوى المحلي؛ تتدفق إلى المستويات اللاحقة وذلك من خلال حث الحكومات المنتخبة بشفافية على تطوير التعاون بمختلف مجالاته على المستوى الإقليمي من أجل تعزيز القدرة على إنتاج الوظائف وإشباع الحاجات. بهذه الطريقة، يتلاشى التحدي الأمني للفوضى الدولية وتتراجع أهمية الأجندة العسكرية والنفقات الدفاعية مقابل المضي قدما نحو التطوير الاقتصادي المشترك. وهذا هو الأمن الإقليمي من منظور نظرية الجماعات الأمنية، [4] لكنه مبني على استقرار الأمن المجتمعي متوازن الأجندة وهي النقطة المركزية التي يختلف فيها منظور الأمن المجتمعي عن غيره من حيث تركيزه على المستوى المحلي في جانبه السوسيو-اقتصادي في المقام الأول؛ في مقابل تركيز منظور الجماعة الأمنية على المستوى الاقتصادي في جانبه السياسي-الأمني. بهذا الشكل، يتحدد أساس بناء الأمن الإقليمي والكوني في مكون الأمن المجتمعي، على افتراض أن المجتمع والفرد هما المرجع النهائي للتحليل الأمني. فعدم استقرار أي وحدة داخليا،

أو نشوب صراع أهلي حول الهوية أو المذهب أو الانتماء الإثني أو الثروة، يمكننا من توقع انتقال الصراع بسرعة إلى المناطق الأخرى. الأمر نفسه بالنسبة لانهيار الديمقراطية داخل دولة معينة بسبب انقلاب عسكري أو حرب أهلية، فإنه سوف يؤثر على أمن واستقرار دول الجوار؛ أو وجود ديمقراطية ناشئة وسط سياق إقليمي غير ديمقراطي، قد يجعل التحول الديمقراطي يواجه تحديات كبيرة مثل الحالة المصرية وتدخل بعض دول الخليج لإجهاض الديمقراطية الناشئة. لقد استخدم المال من قبل حكومات غير ديمقراطية لتقويض الاستقرار وإعاقة التحول الديمقراطي في مجتمع ثار وخرج إلى الشوارع من أجل أن يدير أموره وقضاياه بنفسه ويشارك في صناعة مصيره. لذلك، هناك إمكانية كبيرة لتدخل الحكومات غير الديمقراطية بهدف إجهاض التجربة الديمقراطية في المجتمعات الأخرى خوفا من تصاعد المطالب الشعبية بالحكم الديمقراطي؛ خاصة وأن مصر تمثل قلب العالم العربي وهي قريبة من منطقة الخليج ومتواصلة معها بشكل كثيف بواسطة العمالة المهاجرة ووفود الحجاج والعمار.

الثقافة والأمن المجتمعي

المكون الآخر المشكّل لأجندة الأمن المجتمعي هو الثقافة السياسية التي يختلف تأثير مضمونها من مجتمع لآخر، خاصة في المجتمعات العربية. ففي دول الخليج، يمثل الانقسام المذهبي والطائفي التهديد الأكبر للأمن المجتمعي، ويمثل الانقسام الديني بين المسيحيين والمسلمين في قلب العالم العربي (مصر، بلاد الشام والأردن) جوهر تهديد الأمن المجتمعي، ويمثل الانقسام الإثني بين العرب والبربر المشكلة النائمة نسبيا في شمال إفريقيا. فبسبب الاحتلال الأمريكي للعراق في مارس 2003، احتدم العنف الطائفي وبلغ ذروته عام 2006 وتدفقت آثاره الأمنية إلى المجتمعات الأخرى متسببة في نشوب أزمات أمنية جديدة في البحرين واليمن ولبنان والسعودية. لقد أحيت الحرب الأمريكية على العراق النزاعات الثقافية النائمة في المنطقة وغذت التطرف المذهبي، إلى درجة تبادل التهم والشتم على شاشات الفضائيات وايقاظ الخلافات المذهبية المدفونة في كتب التراث التي ترجع إلى القرن الأول الهجري. التحدي الأمني للانقسام الطائفي والمذهبي هو عدم القابلية للتنازل والمرونة في التعامل مع الآخر سواء من قبل أهل السنة أو الشيعة، والأسوأ من ذلك أن الأصوات المتطرفة هي المرتفعة في وسائل الإعلام على عكس الأصوات المعتدلة التي لازالت خافتة أو لا تجد لها موقعا في عقول ونفوس أتباع كلا الفريقين.

لقد تصاعد هذا الاحتقان والانقسام المذهبي من المستوى المجتمعي إلى مستوى الحكومات التي تتحكم في الموارد وتحت سلطتها الجيوش وأجهزة المخابرات التي لازالت توظفها باتجاه تحريك الانقسامات المذهبية وتغذيتها عبر العالم العربي والإسلامي، حول البؤر المتفجرة طائفيا في لبنان وسوريا والعراق والبحرين واليمن وباكستان. ولازالت التهم تتبادل لحد الآن بين الحكومات في السعودية ومن معها وفي إيران وسوريا ومن معهما. احتدم الصراع المذهبي بشكل مأساوي على أرض سورية في شكل حرب أهلية ضروس لم تستطع البنية العسكرية والأمنية الصارمة –التي لها تجربة طويلة في إدارة الحرب الأهلية في لبنان–، أن توقفها وتحدّ من انتشارها عبر الإقليم وتقلص من آثارها الأمنية على المجتمع السوري. لقد ظهرت ملامح التعصب المذهبي في الحرب الأهلية السورية وغياب الحد الأدنى من التسامح من خلال تحريض المعارضة المسلحة على عدم التفاوض مع الحكومة السورية، التحريض المعزز بواسطة الفتاوى والخطب الدينية التي تقرأ على أسماع المصلين عبر الخليج وبلاد الشام المحرّضة بشكل متبادل.

المشكلة أن وضع الأمن المجتمعي في هذه المجتمعات لا يتحمل مثل هذه الانقسامات المذهبية التي تنذر بتفجير المجتمعات وإشعال الحراب الأهلي؛ بسبب أن الظروف القائمة –مثل الفقر والأمية والتخلف الاقتصادي وسيطرة النزعة التقليدية (القبلية)–تساعد على إذكاء وامتداد النار المذهبية إلى الدول الأخرى. وفي جانب آخر، فإن النزعة المذهبية تملك قوة دفع ذاتية بحيث أنها ترتبط بالميول الانفعالية أكثر من خضوعها للتقدير العقلي، لذلك من السهل أن تكون فتيلا سريعا لإشعال الحروب الأهلية. لذلك، هناك احتقان طائفي في المنطقة الشرقية من السعودية التي يقطنها عدد كبير من الشيعة، بسبب الاعتبار الأخير وارتباطهم عاطفيا بالشيعة في إيران ومناطق أخرى من العالمي الإسلامي. إحدى الشواهد على التعبئة المذهبية عبر المنطقة أنه عندما أعلن الرئيس المصري محمد مرسي قطع العلاقات الدبلوماسية مع سوريا على خلفية مشاركة حزب الله اللبناني في العملية العسكرية في القصرين ضد المتمردين، تبعت مباشرة بتفجر العنف في الجيزة بين الشيعة والسنة في 23 /06/ 2013، قتل خلالها أربعة من الشيعة وطلب زعيم الطائفة الشيعية محمد غنيم بتدخل دولي لحماية طائفته. بمعنى آخر، أن رد الفعل المذهبي كان سريعا، مما يؤشر على التعبئة المذهبية القبلية عبر إقليمي في المنطقة.

يعتبر الاصطفاف الطائفي والانقسام المذهبي الحاد داخل المجتمعات العربية إحدى مصادر التهديد المقوضة للأمن المجتمعي بشكل مأساوي، ولا توجد أداة فعالة لحماية المجتمعات من التفتت الداخلي غير الديمقراطية، لأنها تعطي فرصة كبيرة للاتصال والتفاوض والحوار ما بين الطوائف المختلفة وصناعة التوافقات حول السلطة ومصادر الثروة وأسلوب العيش وتوسيع مسافات الحرية والتعبير عن الرأي داخل المجتمع. فعلى سبيل المثال، يتعمد المتطرفون من الشيعة سب الصحابة الذين يعتبرون رموزا دينية للسنة، و هو ما لا يمكن التسامح معه، في مقابل ذلك يتعمد المتطرفون من السنة تكفير الشيعة وهي التهم المرفوضة. وبقاء كل طرف متحصن وراء تراثه الديني واعتقاداته المتطرفة سوف يقوض الأمن المجتمعي، وليس هناك إمكانية لأي طرف أن يلغي الآخر لأنه وجود اجتماعي قائم ومرتبط بالتاريخ والجغرافيا والديمغرافيا والسوسيولوجيا عموما. لذلك، فالطريقة الوحيدة هي صناعة التوافق حول اللعبة الديمقراطية والحدود الرمزية للتعبير عن الاعتقادات.

صحيح أن دول الخليج وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، تلجأ إلى أسلوب شراء السلم الأهلي عبر البرامج الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، لكن المشكلة في الاعتقادات المذهبية أنها لا تتلاشى أمام الإغراء المادي أو تضعف أو تخفت أمام التعويضات الاقتصادية؛ بل على العكس من ذلك أنها أكثر صمودا في مشاعر ووعي الناس الذين يتم الاعتماد عليهم في أي اضطرابات أمنية–اجتماعية. لذلك، فأساليب دول الخليج العربية آخذة في التآكل مع تنامي الحاجة للديمقراطية لدى الأجيال الجديدة التي تشاهد النجاحات الديمقراطية حول العالم وفي المنطقة نفسها (إسرائيل، تركيا، وإيران).

اعتمدت بعض دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2010 مقاربة مناهضة للتحول الدمقراطي الذي حمل الإسلاميين إلى السلطة، كطريقة لتحقيق نوع من التوازن مع إيران واحتواء اختراقها للمجتمعات العربية؛ لكن هذا الأسلوب هو غير فعال لأنه يواجه مناهضة من قبل الرأي العام العربي. عندئذ، تتحول مثل هذه السياسة الإقليمية هي الأخرى إلى مصدر تهديد مقوض للأمن المجتمعي داخل المجتمعات الخليجية ابتداءً والمجتمعات العربية الأخرى أيضا؛ على اعتبار أن الرأي العام في المنطقة لم يتقبل موقف تأييد بعض دول الخليج للانقلاب العسكري في مصر، وسوف يتحول هذا الموقف إلى حالة تذمر متزايدة قد تتصاعد إلى اضطرابات أمنية.

تضفي حالة الدمقرطة مزيدا من النزعة التمدينية على طريقة تفكير قادة وأتباع المذاهب والطوائف الإسلامية، عبر بوابات الاتصال المفتوحة والتفاوض وفرص

عقد التحالفات السياسية من أجل تشكيل الحكومات الائتلافية أو صناعة موقف معين داخل البرلمانات المنتخبة وغيرها. تدفع التعددية كل الأطراف إلى الاتصال ببعضها البعض من أجل صناعة هذه التحالفات، تتطلب هذه العملية بدورها تنازلات وتلطيف المواقف من أجل الاقتراب من نقاط التقاطع والاتفاق على السياسات العامة وتسمية رئيس الحكومة ونوابه ورئيس البرلمان ونوابه وهكذا. مثل هذه العمليات هي غير متاحة في مناخ الأنظمة الشمولية أو الملكيات القائمة في منطقة الخليج. عنصر الجذب في هذه العمليات، أنها تجري برغبة من الأطراف المختلفة نحو صناعة التوافقات وعقد التحالفات والتعرف على آراء الآخرين؛ في حين عند سيطرة الأنظمة الشمولية فإن الآراء المتطرفة تصنع في المساجد والحسينيات بعيدا عن تأثير كل طرف في آراء الطرف الآخر وبعيدا عن متطلبات السياسة. هناك بعض العيوب التي يمكن أن تستمر مع عملية صناعة التوافقات وعقد الأحلاف السياسية بين أتباع المذاهب المختلفة، مثل ميل بعض الطوائف للسيطرة والهيمنة على الآخرين كما هي الحالة العراقية؛ لكن مثل هذه العيوب هي راجعة إلى الاحتلال الأمريكي للعراق ودعمه لطرف ضد آخر، لكن إذا جرت هذه العملية بعيدا عن ضغط وابتزاز الأطراف الخارجية، فيمكنها أن تنجح.

صحيح أن مثل هذه العيوب تنتج مصدر تهديد قاس للأمن المجتمعي مثل تصاعد العنف المسلح في العراق من قبل الجماعات المتطرفة التي معظمها من السنة، إلا أنه بسبب هذا العنف سوف تلجأ الأطراف الشيعية إلى صناعة أحلاف سياسية تتضمن أطرافا سنية وتمكّنها من المشاركة في العملية السياسية؛ وهي العملية التي تتطلب حوارات طويلة وسلسلة من التفاوض من أجل صناعة التوافقات الوطنية، التي بدورها تخلق فرصا للاتصال وتوضيح وجهات النظر والتعبير السلمي عن الحاجات وتوضيح المطالب السياسية. تشكل كل هذه العناصر المضمون السياسي للأمن المجتمعي؛ لأنها المكونات الفعلية للسلم الأهلي المرتبطة باهتمامات المواطن أو بمعنى آخر أتباع المذاهب المتصارعة على السلطة. يعكس التأكيد على كل هذه العناصر والعمليات، الرابطة الوثيقة بين الديمقراطية والسلم الأهلي والحلول الممكنة التي يمكن أن تقدم لعلاج الانقسامات المذهبية والطائفية والدينية في المجتمعات العربية.

تشتق أهمية هذه الحلول من النتائج التي يمكن أن تنبثق عن عملية الانخراط في بناء الأحلاف السياسية داخل المؤسسات المنتخبة شعبيا وصناعة التوافقات داخل الحكومات الائتلافية وصياغة السياسة المشتركة المعبرة عن اهتمامات وحاجات أغلبية شرائح المجتمع. تتحدد هذه النتائج من الناحية العملية في بناء الترابطات التي تتخطى الإدراكات والاهتمامات الطائفية والمذهبية، وتتجاوز صعوبات وتحديات الاصطفاف الطائفي والاحتقان المذهبي؛ على اعتبار أن التفاعل المنبثق عن العملية السياسية

الديمقراطية سوف يجري فوق الحسابات المذهبية، أو على الأقل تدرك كل الأطراف أن طريق النجاح في بناء الأحلاف السياسية وتشكيل الحكومات الائتلافية يكمن في تخطي حدود التفكير المذهبي إلى حيث المصلحة السياسية. وإذا كانت الكثير من الأحزاب متجذرة في انتماءاتها المذهبية والطائفية وحتى الدينية، فإن العملية الديمقراطية تدفعها بشكل حثيث نحو التفاعل فوق الانتماءات الأولية؛ وبذلك يتبلور مفهوم الانتماء إلى السلطة (وجود مجموعة من الأحزاب المختلفة في ائتلاف حكومي) أو المعارضة (وجود مجموعة من الأحزاب المختلفة في المعارضة). عندما يحدث ذلك، يمكن الحديث على أن الوضع السياسي الوطني يتجه نحو تعزيز تماسك الأمن المجتمعي.

بناءً على كل الاعتبارات السابقة، يشكل الأمن المجتمعي موضوع تحليل لهذا الكتاب من خلال طرح المحاور الكبرى التالية: 1) الأمن المجتمعي: الإطار العام للتحليل؛ 2) فواعل الأمن المجتمعي؛ 3) المراجعة المفاهيمية لنظرية العلاقات الدولية؛ 4) علم اجتماع العلاقات الدولية؛ 5) منظور تحليل الأزمات؛ 6)منظور الأمن المجتمعي البيئي ؛ 7) نظرية الأمن المجتمعي في الإسلام.

الهوامش

1 كينيث ولتز. «استمرارية السياسة الدولية،» في **عوالم متصادمة: الإرهاب ومستقبل النظام العالمي**، (تر. كين بوث وتيم ديون، تر. صلاح عبد الحق)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2005، ص ص: 52–451.

2 كينيث ولتز، مرجع سبق ذكره، ص ص. 454 – 55 .

3 John Baylis, « International and Global Security in the Post-Cold War Era, » In: **The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations**, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd New York: Oxford University Press, 2001, p: 257.

4 Emanuel Adler and Michael Barnett, « Security Communities in Theoretical Perspective, » in **Security Communities**, United Kingdom: Cambridge University Press, 1998, pp: 30-37.